وطلبتا بنسبته فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لاضطرارها
وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن ع ش على م ر او
حبس هو بيت الخلا وهو بفتح الخاء وضمها ع ش فاختل به جدار جاره الظ
انه راجع الى قوله وان ادى الى خرجاره وقوله او تغير عاقى لكن ما يأتى
اى الجارى راجع لقوله او اتلاف ماله لان تغير الماء النجس يصيره متنجسا
فهو تالف فضمن اى ما تولد منه قطعا او ظنا قويا كان شهد به خبيران
لتقصيره ولهذا افتى الوالد بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر
وشمه اطفال وما توا بسبب ذلك لمخالفته العادة ع م ر وقد يشكل على
قوله وله ان يتخذه حماما الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتيد فعله بين
الناس كما لمذكور ات فى كلام المصوان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه
وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كما فى هذه الفتوى ه سم على حج ع ش
م ر فانتشرت النداوة ظاهره سواء كان السريان حالا او مالا لكن قال
م ر فى ع ش اخرا بالصلح ما نصه ولا منع من غرس وحفر يودى فى المآل الى
انتشار العروق او الى عصان وسريان النداوة الى ملك غيره ه بحروفه
والمراد انه لا يمنع فى المآل لحال ثم ان ادى بعد ذلك الى انتشار العروق
او النداوة كلف ازالة ما يضر ع ش على م ر وله ان يتخذه المزولة ان
يتخذه مسجدا وخانا الا ان كان فى سكة نافذة فليس له ان يجعل ذلك
حماما ولا مسجدا ولا خانا الا باذن الشركاء وفى ع ش الارشاد لجواز خلافه
وهو المعتمد ل لان ذلك لا يغير الملك معنويه انه لو امر الملك منع
منه وهذا بناء فى قوله قبل وان ادى الى خرجاره وطريق الجمع بين
المقامين ان ذلك مفوض فيما جرت به العادة وهذا فى ما لم يجر به وعبارة
م ر لتفرقه فى خالص ملكه ولما فى منعه من الاضرار به بحسب الغرض اى
المقصود منه لان الشارع اطلقه وليس له حد فى اللغة فوجب ان يرجع فيه
الى العرف كالحرز والقبض وضابطه ان يهيئ كل شئ لما يقصد منه غالبا ه ش
م ر ولو حفر قبيرا فى موات فالظاهر انه احياء قاله الزركشى قال بخلاف ما لو حفر
فى ارض مسبلة مقبرة فانه لا يختص به فمن سبق بالدفن فيه فهو احق به
صرح بالثانية العماد ابن يونس فى فتاويه ونقل ذلك فى ع الروض ع على

المنهج

المنهج ع ش على م ر تحويط للبقعة قضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط لذلك
من غير بناء لكن نص فى الام على اشتراط البناء وهو المعتمد والاوجه الرجوع
فى جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولى وافقه ابن الرفعة والاذرعى
وغيرهما الواعتادوا نازلوا الصحارى تنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسوية
لضرب خيمة وبناء مغلف للدواب فعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة
وان ادخلوها منها او بقصد الارتفاق فهم اولى بها الى الرحلة ه ثم م ر باجر
اى مع البناء بدليل قوله ولا يكفى الخ بحسب العادة وهو ان يجعل اربع حيطان
حول وقال وقد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك باب
للدواب لم يتوقف احياؤها على باب ولا مانع وفاقا م ر سم ليشبها
للسكنى اى ويقع عليها اسم المسكن ثم فرشها موضع للنزهة فى زمن ضيق
والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط سم ع ش م ر ولو هبط بقعة لاجل جعلها
مسجدا صارت مسجدا وان لم يتلفظ بها ولم يبن فيها ولم يسقف ومثله
مصلى العيد واعتبر السبكى فى المسكن لمسجد السقف كما فى قال ولا يكفى
راجع للمزربة فقط كما فى م ر سقف هو جريد النخل اذا كان عليه خوص
فان لم يكن عليه خوص فتوجريد فقط او اجار الخانى ما لم يجز عادتهم
بالاكتفاء بذلك والا فيكفى فى الاحياء ش وكسح مستعمل اى ازالته
فان لم يتيسر اى الجريد وقوله فلا بد منه اى من سوقه بالفعل ثم لا يكرر
هذا مع قول المتن وتهيئة ماء الخ وفهم من تعبيره بالتهيئة عدم
اشتراط السقى بالفعل فان حفر طريقة ولم يبق الا اجراؤه كفى
وتهيئة ماء لها او بمنعه عنها كارض البطائح بالعراق لانها انما عمرت
بالماء ه قل فيهما اى التحويط والتهيئة والوجه اعتبار غرس فلا
يكفى شجرة وشجرتان فى المكان الواسع م ر ومن شرع الخ اى ولو بيتة
وهو ناظر لما ذا بنى بعضه فظاهره انه لو احياه اخر فى هذه الحالة ملكه كما
سلم قوله الاتى ولكن لو احياه الخ وهو بعيد اللهم ان يخص الشروع
بغير البناء كغرس الاساس كما مثل به م ر حرر شرد ايتى ع م على حج ما نصه قوله
ولو احياه اخر ملكه انظر اذا اتم الاخر ما فعله الاول الذى شرع فيه ولم
يتم هل يملكه بذلك قال م ر ظاهر كلامهم انه يملكه اقول وتصريحات